بحوث قسم التاريخ والحضارة

الحرفيون والسلطة في الأندلس
من منتصف القرن الثاني الهجري وحتى أواخر القرن الخامس الهجري

أ.د/ عبير زكريا سليمان
أستاذ التاريخ والحضارة الاسلامية
كلية الآداب جامعة بورسعيد

الملخص:

على الرغم من أن طبقة الحرفيين قد شكلت نسبة غالبة من سكان الأندلس لفترة تاريخية طويلة إلا أنها لم تحظ باهتمام أغلب المؤرخين الذين انحصر قدر كبير من اهتمامهم في تناول الأوضاع السياسية والفئات المشتغلة بالسياسة على حساب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ويضيف البعض سببا آخر لإهمال المؤرخين لم يقف عند حدود الإهمال بل تعداه إلي حد اتهام بعض المؤرخين بازدراء واحتقار هذه الفئات الاجتماعية وبالتالي التقليل من تأثيرها علي الأحداث التاريخية. وأيا كانت الأسباب فإن ذلك قد أسهم في ندرة المصادر والمراجع حول هذه الفئات ودورها في تطور المجتمع. ومن هنا كانت أهمية هذا البحث وكافة الأبحاث المماثلة التي تتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية بحيث تساهم في إلقاء المزيد من الضوء على التطور السياسي إلى جانب التطور الاقتصادي والاجتماعي في تاريخ الأندلس [١].

Summary:

Although the artisan class has formed a majority of the population of Andalusia for a long historical period, it has not received the attention of most historians, who have limited their interest in dealing with political situations and groups engaged in politics at the expense of social and economic conditions. Some add another reason for the neglect of historians, which did not stop at the limits of neglect, but went beyond it to the point of accusing some historians of contempt and contempt for these social groups, and thus reducing their

impact on historical events. Whatever the reasons, this has contributed to the scarcity of resources and references on these groups and their role in the development of society. Hence the importance of this research and all similar research that deals with the economic and social dimensions in order to contribute to shedding more light on the political development as well as the economic and social development in the history of Andalusia.

تمهيد:

من المعروف أن الحرفة في اللغة تعني وسيلة الكسب بالعمل في زراعة أو تجارة أو صناعة، والحرفي هو الشخص الذي يقوم بأحد هذه الأعمال ليكسب عيشه منها بصفة مستمرة ودائمة[٢]. وعلى ذلك فإن الحرفيين هم الذين تحملوا العبء الأكبر في البناء المادي للحضارات، ولعل التقدم الحضاري الذي عاشته الأندلس على مدى ثمانية قرون والذي طالما أشادت به الكتابات بشتى أنواعها يرجع إلى عوامل عديدة فطبيعة أراضي شبه الجزيرة الأيبيرية من اعتدال المناخ وخصوبة الأرض ووفرة المياه سواء عن طريق الأنهار التي ملئت أرض الأندلس أو عن طريق الأمطار، إضافة إلى ما حوته تلك الأراضي من معادن نفيسة ومتنوعة، وقد أسهبت كتب الجغرافيا في وصف مميزات المدن الأندلسية حتى لا تكاد تخلو مدينة من مميزات سواء في أنواع المزروعات أو المعادن أو الاثنين معا، وهذه العوامل حفّزت الأندلسيين على إقامة النهضة الحضارية.

وتمتعت الأندلس بالعامل الرئيسي الذي يمنح الفرصة لاستغلال هذه المميزات ألا وهو الأيدي العاملة الوفيرة التي عملت في كل المجالات، ولا يمكن أن تقوم هذه النهضة إلا باكتمال أطرافها، أي وفرة المواد الخام (موارد طبيعية)، ووفرة الأيدي العاملة (موارد بشرية)، وسلطة تعتني بكلا الطرفين وتحسن الإفادة منهما، ومن هنا جاءت أهمية تحديد أبعاد العلاقة بين الحرفيين والسلطة.

الوضع الاجتماعي للحرفيين:

في محاولات الكتابات التاريخية القديمة والحديثة حول تحديد وضعية هذه الفئة الهامة والتي تشكل غالبية سكان الأندلس، فإن المعيار السائد هو المعيار السلطوي أي التقسيم الطبقي للمجتمع بما يحمله من أبعاد اقتصادية وفقا للقرب أو البعد عن السلطة. وإذا كان إخوان الصفا قد مالوا إلى التقسيم الاقتصادي للحرفيين وفقا لأعمالهم أو قدر إنتاجهم أو موضوع مهنهم أو جودة أدائهم[٣]

متخلين عن التأثر بالسلطة قربًا وبعدًا، فإن ابن خلدون قد أيد هذا المعيار الاقتصادي (صنائع بسيطة وصنائع مركبة) لم يستطع أن يتخلى عن المعيار السلطوي حين قسم الحرف والصنائع إلى صناعا ت ضرورية وأخرى شريفة الموضع وهي المقتربة من الحكام(٤).

ووفقا للمعيار الثقافي فإن أغلب الحرفيين قد اندرجوا في طبقة العامة التي قصد بها الملتزمون بالعموميات الفكرية والثقافية دون الدخول في التفاصيل(٥) .

ومع التسليم بالمعيار الاقتصادي السياسي في تحديد الوضع الاجتماعي للحرفيين، فإن الحرفيين والصناع لم يندرجوا تحت طبقة واحدة حسب التقسيم السياسي السلطوي حيث انقسموا إلى عدة أقسام وفقًا لهذه المعايير، قسم منهم صناع للسلطة وآخر صناع للعامة (٦) .

ووفقا للمعيار المادي، عرف صناع السلطة بأصحاب الأجور الثابتة، بينما عرف صناع العامة بأصحاب الأجور المتغيرة (٧)، كما اتضح التقسيم الماديً أيضا في تقسيم الحرفيين إلى عبيد وأحرار(٨).

ولعب المعيار المكاني دورًا في تقسيم الحرفيين إلى حرفيين في المدن وحرفيين في القرى بما حواه من أبعاد اقتصادية ميزت الحرفيين في المدن عن نظرائهم في القرى وفقا لنظرية ابن خلدون الذي يرى أن الصنائع البسيطة في العمران البدوي والكمالية أو المركبة في المدن(٩)، وتأثر بالأبعاد السياسية التي جعلت الحرفيين في المدن أقرب للسلطة وأكثر حظًا في نيل رعايتها من نظرائهم في القرى.

وإذا كان المعيار الاقتصادي هو الأساس في تحديد البنية الاجتماعية، فإن الحرفيين لم ينتموا جميعًا إلى طبقة العامة، فهناك حرفيون أصحاب رؤوس أموال صغيرة مكنتهم من تأجير حوانيتهم و حيازة أدوات صناعتهم وهؤلاء اندرجوا تحت الطبقة الوسطى، وهناك حرفيون أجراء وهؤلاء هم أبناء طبقة العامة، وهؤلاء يشكلون الأغلبية(١٠).

أما عن دور السلطة نفسها في تحديد وضعية الحرفيين داخل المجتمع، فإنها قسمتهم وفقًا لحرفهم فخصصت لكل حرفة سوقًا مستقلًا يحمل اسمها مثل سوق العطارين والقزازين والحدادين وغيرهم(١١)، ولهذه الأسواق أبواب و درابين تعينهم الدولة لحراسة هذه الأسواق (١٢)، ولأرباب كل حرفة ربض أو حي يحمل اسم حرفتهم(١٣)، ولم تكن السلطة الأندلسية مبتدعة في ذلك، ولكنه كان نظاما سائدًا في العالم الإسلامي. وربما هدفت الدولة من هذا النظام إلى سهولة تحديد مصالحها تجاه كل حرفة من جباية للضرائب وتحديد للأسعار ومنع للاحتكار، وتسهيل مهمة المحتسب في سن القوانين الخاصة بكل حرفة، وتحديد عوامل الانضباط، وكشف وسائل الغش والتدليس(١٤) .

العلاقة بين الحرفيين والسلطة في عصر الإمارة الأموية(١٣٨ –٣٠٠هـ/ ٧٥٦–٩١٢م):

كان تحقيق الازدهار الاقتصادي للأندلس هو الهدف الرئيسي الذي سعى إليه الأمويون منذ إقامة دولتهم لتأسيس دولة قوية من جهة، ومنافسة الدولة العباسية في الشرق من جهة أخرى، ولذا انصب جل اهتمامهم على العناية بالزراعة والصناعة والتجارة ساعدهم على ذلك الطبيعة الأندلسية التي سبق الإشارة إليها(١٥).

وكان لسياسة التسامح الديني التي اتبعها الأمويون مع أهل الذمة دورًا كبيرًا في تحقيق النهضة الاقتصادية، فقد أولى الأمويون رعايتهم لأهل الذمة وتركوا لهم الحرية في اختيار حرفهم ومهنهم دون أن يُفرض عليهم عمل، واستمروا في صنائعهم مع تغييرات طفيفة طرأت عليهم لتكييف منتجاتهم وفقًا للنظام الحاكم الجديد(١٦)، فكان ذلك سببًا في الازدهار الاقتصادي للأندلس.

كما كان لكثرة عدد السكان وتنوع عناصرهم أثرًا كبيرًا في تحقيق التقدم الاقتصادي وتبادل الخبرات بين السكان نتيجة للاحتكاك والتعايش والاندماج بين العرب والبربر والأسبان واليهود، وتكونت نتيجة لذلك عناصر سكانية جديدة ناجمة عن اختلاط عناصر المجتمع الجديد ممثلة في المولدين والمستعربين(١٧)، الأمر الذي دفع ابن غالب للإشادة بالحرفيين والصناع في الأندلس(١٨).

واتخذت السلطة بعض الإجراءات التي تضمن القوة والبقاء للنظام الاقتصادي والحماية للأمن العام، مثل احتكار بعض الصناعات وأهمها صناعة سك العملة وتجارة السلاح وصناعة السفن وصناعة الطراز(١٩)، وتدخلت الدولة في تحديد الأسعار أو ما يسمى بالتسعير وخاصة مع السلع الرئيسية مثل القمح، وذلك منعًا للاحتكار وحماية من الإضرار بالمصالح العامة(٢٠).

كما ارتكز النظام الاقتصادي في الأندلس على الإقطاع، وكان النظام الإقطاعي معروفًا في الأندلس قبل الفتوحات الإسلامية، وهو النظام الذي كان سائدًا في أوروبا في العصور الوسطى، واستمر سائدًا في العالم الإسلامي، ولكن بشكل آخر وبنمط مختلف، والذي جعل الزراعة هي الركيزة الرئيسية التي اعتمد عليها اقتصاد الدولة(٢١). وظل هذا النظام قائمًا خلال فترة الحكم الأموي حتى أسقطه المنصور بن أبي عامر(٢٢)، وكان لهذا النظام أثره البالغ على الحياة الاقتصادية عامة، وعلى تحديد أبعاد العلاقة بين الحرفيين والسلطة بشكل خاص. ويتضح من ذلك أن سياسة الدولة الاقتصادية لعبت دورًا هامًا في تحديد علاقتها بالحرفيين كجزء هام من البناء الاقتصادي وأساس للعملية الإنتاجية.

ويعتبر عصر الإمارة الأموية هو عصر البناء الاقتصادي للأندلس حيث سعت الدولة إلى تنمية وسائل الإنتاج باستصلاح الأراضي الزراعية وشق الترع والقنوات وبناء القناطر وإنشاء شبكة من الطرق لربط العاصمة قرطبة بسائر المدن الأندلسية، وقامت الدولة ببناء مدن جديدة كان لها عظيم الأثر على الحرفيين في فتح مجالات للعمل سواء في بناء هذه المدن أو في فتح أسواق جديدة داخلها ترويجا للصناعة والتجارة، وكلها أمور ساعدت في القضاء على البطالة، مثل مدينة مرسية التي أسسها عبد الرحمن الأوسط[٢٣] وبناء مدينة بطليوس التي أسسها عبد الرحمن الجليقي في عصر الأمير محمد[٢٤]. ونشأت بعض المدن كمراكز تجارية هامة مثل مدينة بجانه[٢٥].

ولم تعتمد الدولة على الزراعة فقط كما كان سائدًا في المجتمعات الإقطاعية، ولكن قامت العديد من الصناعات المعتمدة على الإنتاج المعدني مثل صناعة الآلات والأسلحة والسفن وسك العملة وغيرها، كما أنشئت العديد من دور الصناعة مثل دار الطراز وكذلك دار صناعة الأسطول ودار سك العملة، وتم إنشاء هذه المصانع في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط[٢٦] وإن كان الملاحظ أن الدولة ركزت على الصناعات التي تحقق سياستها وتخدم أهدافها وتلبي أغراضها في الترفيه، ويشير ابن حوقل إلى الرواج التجاري والزراعي وزيادة الإنتاج الاستهلاكي للأندلس في هذه الفترة، وأثره على رخص الأيدي العاملة وتدني مستوى المعيشة لدى الحرفيين[٢٧].

كذلك كانت المبالغة في فرض الضرائب سمة من سمات هذا العصر، ويشير بعض المؤرخين إلى شيوع نظام السخرة في الزراعة كنتيجة للنظام الإقطاعي[٢٨]، كما تشير بعض الدراسات التاريخية إلى سلبيات النظام الإقطاعي الذي كان سائدًا في الأندلس خلال فترة الإمارة، وما ترتب عليه من خلق اقتصاد منغلق متقوقع له طابع محلي استهلاكي[٢٩].

وقد أسهمت هذه العوامل في حدوث آثار سلبية على الحرفيين في الأندلس، إضافة إلى عوامل أخرى أهمها الصراع العنصري والقبلي الذي لم تتدخل الدولة لحله، بل ساهمت في إشعاله خاصة مع استئثار الطبقة الارستقراطية بالحكم، وتوقف الحراك الاجتماعي وانحسار الحرفيين داخل طبقاتهم وعدم السماح لهم بالصعود إلى الطبقة الوسطى على اعتبار أنهم أعداء السلطة دائمًا ومصدر للقلق، وقد أورد ابن حيان عن الأمير الحكم بن هشام وهو يوصي ابنه عبد الرحمن حول الرعية (استشعر المتوثبين إلى مراتبهم من عوام رعيتك الذين لا يزالون ناقمين على الملوك أفعالهم مستثقلين لأعيانهم فاحسم عللهم ببسط العدل لكافتهم، دون أن ترفع عنهم ثقل الهيبة وإصر الرهبة، فلا تمكنهم من الارتقاء فوق منازلهم البتة)[٣٠]. بل أن الحراك الاجتماعي قد أدى في بعض الأحيان

نتيجة للمجاعات و الكوارث الطبيعية والحوائج التي كانت تصيب الأندلس إلى التراجع فتحول بعض أبناء الطبقة الوسطى إلى طبقة العامة[٣١].

وقد عبر الحرفيون عن استياءهم وتمردهم على السلطة الأموية بالقيام بالثورات ولعل من أشهرها ثورة الربض (سنة٢٠٢هـ/ ٨١٧م) التي عرفت بثورة الحدادين أو ثورة العمال والحرفيين[٣٢] وهذه الثورة كانت تعبيرًا عن الظلم الاجتماعي والضغط الاقتصادي الواقع على هذه الفئة[٣٣] وسبقها هياج الربض الأول الذي قام به الحرفيون (سنة١٩٠هـ / ٨٠٦م) حيث هددوا المحتسب (كممثل للسلطة) بالسلاح، وقام الأمير الحكم بتهدئة هذا الهياج الذي يرجع في رأي البعض لأسباب اقتصادية أيضا[٣٤]. وثورة هاشم الضراب(سنة ٢١٤هـ/٨٢٩م) (الذي كان يعمل بضرب الحديد أجيرًا) في طليطلة التي حدثت خلال عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط وترجع إلى أسباب عنصرية واقتصادية أيضًا[٣٥].

ومهما كانت أسباب هذه الثورات فإنها كانت تعبر عن استياء هذه الفئة من السلطة الأموية. وقد واجهت الدولة هذه الثورات بالعنف والقسوة مع الثوار، كما حدث في ثورة الربض حينما هدم ربض شقندة وتم تهجير الثوار خارج الأندلس فحرمت الدولة من عدد كبير من الصناع والحرفيين[٣٦]، كذلك الأمر بالنسبة لثورات طليطلة التي قادها أحد الحرفيين ووجهت الدولة جيشاً لإخمادها بشكل كان له تأثيره على النشاط الاقتصادي بقطع الطريق وحرق الأشجار ونسف الزرع، وهو سلوك اعتادت عليه السلطة في إخماد الثورات دائما[٣٧]، ولم تحاول الدولة الأموية تغيير سياستها تجاه هذه العناصر التي ارتبط ولاؤها للدولة بقوتها، فظهرت ثورة عمر بن حفصون (٢٦٥هـ /٨٧٨م) الذي كان يعمل بحرفة الخياطة، وجاءت ثورته لأسباب اقتصادية اعتراضاً على كثرة الأعباء المالية الملقاة على هذه الطائفة، فانضمت إليه كل العناصر الساخطة على الأمويين بصرف النظر عن جذورهم العرقية وانتماءاتهم العقدية [٣٨].

ويرى البعض أن ثورة ابن حفصون في كورة رية تعبر عن المعارضة الحرفية في الريف، بينما اتخذت شكلًا آخر في المدن حيث انضمت أعداد منهم إلى الحركات السرية مثل التصوف والتشيع والاعتزال والخوارج ومدعي النبوة وغيرها من أشكال المعارضة والخروج على السلطة[٣٩].

وكان للظروف السياسية التي مرت بها الأندلس أثر بالغ على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للحرفيين كهجمات النورمان على الأندلس الذي تكرر في هذه الفترة فقام الحرفيون بدور هام في بناء الأسوار وتكثيف وسائل الحماية للمدن الأندلسية[٤٠]، والعمل علي تأسيس مراكز لصناعة السفن وقواعد للأسطول البحري على السواحل الأندلسية، وتركت هذه الهجمات أثرًا

سلبيًا عليهم حيث نزل النورمان إلى إشبيلية ولبلة وشلطيش وأكشونبة وباجة والمعدن وأشبونة فتوقفت أعمالهم وخربت حوانيتهم وفسدت تجارتهم وهربوا من بعض المدن نتيجة لتكرار هذه الهجمات(٤١)، كما كان لهم دور في تنفيذ سياسة الدولة والتغلب على الثوار وإخضاع المعارضين، فورد أن الأمير محمد خرج بنفسه إلى طليطلة وجمع العرفاء من البنائين والمهندسين فيها وأمر بقطع القنطرة وأداروا الحيلة دون أن يشعر أهل طليطلة(٤٢)، وهو أمر يوضح سيطرة السلطة على هذه الفئة نتيجة للعوز المادي.

ناهيك عن الظروف الطبيعية التي كانت تجتاح الأندلس من مجاعات وأوبئة وسيول وفيضانات وما نجم عنها من انتشار الغلاء وتفشي الجرائم بكل صورها من اللصوصية وقطع للطرق وانعدام الأمن، ولم تقدم الدولة علاجًا كمحاولة لحل هذه الأزمات التي أثرت على اقتصادها بشكل واضح واكتفت بتوزيع الأموال على العامة تعويضا عن هذه الخسائر(٤٣)، وكتب النوازل وعقد الشروط توضح مدى تأثير هذه الأزمات على الأوضاع الاقتصادية للحرفيين سواء في المدن أم القرى(٤٤).

علاقة الحرفيين بالسلطة في عصر الخلافة الأموية(٣٠٠ –٣٦٦هـ/ ٩١٢– ٩٧٦م):

وفي عصر الخلافة حدث انفتاح تجاري كبير رأى البعض أنه أضعف النظام الإقطاعي وساهم في الخروج من الطابع الاستهلاكي المحلي إلى الاقتصاد المنفتح الخارجي، وحدثت ثورة في خطوط المواصلات الداخلية والخارجية حيث سيطرت الدولة على السواحل الغربية للبحر المتوسط(٤٥)، إضافة إلى الاهتمام بالزراعة وإدخال أنواع جديدة من الفواكه والمحاصيل الزراعية. ومن الواضح أن الإقطاع العسكري بدأ يتقلص بشكل واضح في عصر الخلافة، واقتصر على بعض القبائل الشامية(٤٦).

وفي المجال الصناعي أنشئت العديد من المصانع، وظهرت العديد من الصناعات مثل صناعة الفخار وصناعة التحف والتماثيل وعلب العاج والعطور والأواني الخزفية والنحاسية والجلود والسجاد والورق وغير ذلك من الصناعات الترفيه(٤٧)، ونما الاتجاه نحو استخراج المعادن واستغلالها في الصناعات المتعددة(٤٨)، وتألقت العديد من المدن التجارية والمراكز الصناعية من أهمها مدينة المرية – التي أسسها الخليفة عبد الرحمن الناصر – وجيان وإشبيلية ودانية ومرسية وبلنسية ولشبونة ومالقة وإشبيلية وغيرهم. واهتمت الدولة بإنشاء مؤسسات ذات صبغة اقتصادية كالقيساريات والخانات والوكالات والفنادق(٤٩)، وزيادة أعداد الأسواق الدائمة والموسمية داخل المدن والسويقات خارج المدن بشكل يتناسب مع ضخامة الإنتاج. فاستفاد الحرفيون من كل ذلك خاصة وأن الأسواق لم تكن

مكانًا لممارسة النشاط التجاري فقط، ولكنها مكان لتعليم الحرف وأصول الصنعة[٥٠]. وتشير هونكه إلى ارتفاع مستواهم المعيشي الناتج عن ارتفاع الأجور وزيادة عدد سكان الأندلس وارتفاع مصروفات الدولة[٥١] بينما يشير المقّري إلى قلة الأجور في عصر الخلافة الأموية مما أدى إلى تدني مستوى معيشة الحرفيين[٥٢]، على الرغم من أن المصادر أكدت أن الأندلس أصبحت سوقًا تجاريًا دوليًا استقطب إليه الكثير من التجار والأيدي العاملة من البربر المغاربة ومن شتى أرجاء العالم الإسلامي[٥٣].

واتخذ الاتجاه نحو البناء والتشييد نموًا زائدًا وشكلًا أكثر تطوراً وإسرافًا على يد الخليفة عبد الرحمن الناصر(٣٠٠-٣٦٠هـ/ ٩١٢-٩٦١م) الذي حشد أعدادا كبيرة من الحرفيين في بناء مدينة الزهراء[٥٤]، وجلب الرخام من إفريقيا وقرطاجنة وتونس وجلب الأمناء للإشراف على تركيب الرخام فاستفاد الحرفيون من خبراتهم، واستمر العمل في بناء الزهراء حوالي أربعين سنة وقام ببناء المسجد الجامع والقصور والبرك والقناطر والأسوار وغيرها[٥٥]، وكان يجلس إلى الحرفيين لمتابعة العمل بنفسه[٥٦]. ذلك استمر الاهتمام بالأسطول البحري لحماية الأندلس من هجمات النورمان ومن الخطر الفاطمي والخطر الإسباني القادم من الشمال فأنشأ دورًا لصناعة السفن في طركونة وطرطوشة والجزيرة الخضراء، وأسس مدينة المرية كقاعدة للأسطول ودارًا لصناعة السفن ومركزًا صناعيًا وتجاريًا هامًا[٥٧]، وهي كلها أمور أفادت الحرفيين بشكل أو بآخر وفتحت مجالات عمل وانتعاش اقتصادي في هذه المدن وليس في العاصمة فقط.

ومما يدل على تميز الصناع الأندلسيين أن موسى بن أبي العافية حاكم المغرب الأقصى والموالي للخليفة الناصر تعرض للخطر فأرسل له الخليفة أعداد من المختصين ببناء الحصون من البناءين والنجارين وغيرهم يرأسهم كبير المهندسين[٥٨]. واستمر الحكم المستنصر(٣٥٠-٣٦٦هـ/٩٦١- ٩٧٦م) على نفس السياسة وبلغ اهتمامه بالبناء أن جلب صانع بيزنطي لصناعة الفسيفساء[٥٩] وتعليم الصناع الأندلسيين فكان ذلك صقلا لخبراتهم، وانتقلت هذه الصناعة بعد ذلك من صناع السلطة إلى سائر صناع الأندلس، خاصة أن باب الالتحاق بصناع السلطة كان مفتوح لكل متميز ماهر في صنعته[٦٠]، فيشار إلى أن الدور الأندلسية كانت مرصعة بالفسيفساء[٦١] مما يدل على انتشار هذه الصنعة بين الحرفيين. وإن كان البعض يعتبرها صناعات ترفيه فإنها وفقا لنظرية ابن خلدون تشير إلى رسوخ الحضارة التي تتناسب طرديًا مع ازدياد الحاجة إلى الحرفيين والصناع[٦٢]. كما قام المستنصر بتنظيم الأسواق فأمر بإخلاء دار البرد وأصبحت قيسارية للتجار(أو سوق للبزازين)، وأمر بتوسيع المحجة العظمى بسوق قرطبة[٦٣].

وعلى الرغم من الغموض الذي انتاب المصادر الأندلسية في تحديد الآونة التي نشأت فيها النقابات الحرفية والظروف التي تأسست فيها، فإن بعض المؤرخين أرجع نشأة الرابطة الحرفية إلى عصر الخلافة(٦٤)، ويبدو أن سلبيات السلطة الأموية هي الدافع الرئيسي وراء نشأة هذه النقابات التي كانت معطلة ولم تمكنها السلطة من التعبير عن مشكلاتها أو مطالبها من السلطة، كما أن زيادة أعداد الحرفيين في هذه الآونة، واشتراك الرابطة الاجتماعية والاقتصادية بينهم حفزتهم على ذلك(٦٥)، وعلى الرغم من محاولات الخلافة الأموية تخفيف الضرائب والإعفاء من بعضها وقت الأزمات، والمساهمة في التخفيف عن الحرفيين في حالات الكوارث كالحريق وغيره وبناء ما تهدم من أسواق وغيرها(٦٦)، فإن البعض أرجع ذلك برغبتهم في رفع أسهمهم لدى هذه الطبقات وتجنبًا لقيام الثورات كما كان يحدث في عصر الإمارة(٦٧).

وبدأت الدولة في اتخاذ بعض الإجراءات ضد الأزمات التي تتعرض لها الأندلس كمحاولات تخزين المياه والغلال بشكل أكبر(٦٨)، وإن كانت لم تستخدم وسائل وقائية لحماية الحرفيين والمجتمع الأندلسي بشكل عام من الفقر والمرض والبطالة، ولكنها اكتفت بالإعفاءات والمساعدات المادية المؤقتة. كذلك ظلت متمسكة بنفس الأسلوب التخريبي في مواجهة الثورات فثورة ابن حفصون استخدم فيها السلاح الاقتصادي حيث حرقت الأسواق ونسف الزرع وقطع الطريق وقد اتبعت الدولة نفس الطريقة التخريبية في مواجهته(٦٩).

علاقة الحرفيين بالسلطة في عصر الدولة العامرية (٣٦٦-٣٩٩هـ/٩٧٦-١٠٠٨م):

حافظت الدولة العامرية على نفس النهج الأموي في الاستئثار بالسلطة على الرغم من مساعدة العامة للمنصور بن أبي عامر في الوصول إلى الحكم، إلا أن عدم شرعية حكمه دفعته للاستبداد كوسيلة للحفاظ على السلطة، وحرصًا منه على تجنب الثورات اتبع نفس سياسة الخلفاء الأمويين في التخفيف الضريبي والإعفاء من بعض الضرائب، بل إلغاء بعضها مثل إلغائه لضريبة الزيتون(٧٠). وساهم المنصور ابن أبي عامر في حل مشكلة الكوارث الطبيعية التي كانت تجتاح الأندلس بشكل أكثر إيجابية من سابقيه، وذلك بالإكثار من صوامع التخزين الاحتياطي للحبوب(٧١).

وقد ازدهرت الحالة الاقتصادية في عهد الدولة العامرية نتيجة لكثرة الغزوات والانتصارات التي حققها المنصور بن أبي عامر على الشمال والحصول على الكثير من المغانم والسبايا حتى ورد

أن الناس عند وفاة المنصور بن أبي عامر خرجوا صائحين (مات الجلاب مات الجلاب) أي بائع النخاس أو الرقيق كناية عن كثرة السبايا في عهده[٧٢].

وكان أهم حدث أثر على النظام الاقتصادي في عهده إلغائه الإقطاعات العسكرية، ووضع الأراضي تحت الإشراف المباشر للدولة[٧٣] والذي اعتبره البعض سببًا مباشرًا في النهوض بالزراعة والصناعة والتجارة بعد أن أثبت النظام الإقطاعي فشله في الفترة السابقة[٧٤]. بينما أشار آخرون إلى أن إلغاء النظام الإقطاعي أضعف الزراعة وأدى إلى ثورات الجند ونقص دخل الدولة نتيجة هرب الفلاحين من أ راضيهم والتشدد في تحصيل الضرائب[٧٥].

واستمر الاهتمام بالعمران في عهد العامريين فقام المنصور بن أبي عامر (٣٦٦-٣٩٩هـ/٩٧٦-١٠٠٨م) ببناء مدينة الزاهرة، وحشد إليها أعدادًا من الحرفيين والصناع، وبنى بها قصره بكل بذخ وإسراف، كما بنى بها العديد من القصور وقام بعمل زيادة للمسجد الجامع والجياب لسقي الماء، وأنشأ دارًا للطراز، كما اهتم بتمهيد الطرق الداخلية وبناء القناطر للتسهيل على التجار وتشجيع التجارة الداخلية[٧٦].

وفي فترة الفتنة القرطبية (٣٩٩-٤٢٢هـ/ ١٠٠٩-١٠٣١م) اشترك الحرفيون في أحداث الفتنة القرطبية منضمين إلى محمد بن هشام بن عبد الجبار الملقب بالمهدي تارة وإلى المعتد تارة وإلى المستكفي تارة ثالثة وعاثوا فسادًا في قرطبة أسهبت المصادر في وصفه، وكان إفرازًا طبيعيًا للضغط الاجتماعي والاقتصادي الذي عاشت فيه هذه الفئة[٧٧]، وقد اتخذ الخليفة هشام المعتد وزيرًا له حائكًا يعرف بالحكم القزاز وكان من الموالي العامريين، ووصف ابن حيان بالتفصيل كيف أساء هذا الرجل السيرة ورفع معه مجموعة من الحرفيين الذين عاثوا فسادا في قرطبة[٧٨] منتقمين لأنفسهم من الظلم الاجتماعي الذي عاشوا فيه فترة طويلة، وبذلك اتضح أن سكون و انصياع هذه الطبقة كان مقرونًا بقوة السلطة السياسية.

وقد أثرت الفتنة تأثيرًا سلبيًا على الأوضاع في قرطبة فدمرت الكثير من القرى التابعة لها[٧٩] فاضطر الحرفيون إلى الهجرة إلى أماكن أخرى بحثًا عن العمل[٨٠]، واتجه عدد كبير منهم إلى مدن شرق الأندلس[٨١]، كما تضررت الموارد الاقتصادية نتيجة لنهب الحوانيت وإحراق الأسواق ونقص الغذاء والأقوات وغلاء الأسعار فانتشرت البطالة و السرقة و قطع الطرق وهجرة الأراضي الزراعية، والانتقال من الريف إلى المدن، ولم يكن الأمر قاصراً على قرطبة ولكنه شمل مدن أندلسية عديدة[٨٢].

السلطة والحرفيون في عصر ملوك الطوائف(٤٢٢- ٤٨٣هـ/١٠٣١- ١٠٩٠م):

على الرغم من التفكك السياسي الذي أصاب الأندلس في عصر ملوك الطوائف بعد انهيار السلطة المركزية وتمزق الأراضي الأندلسية بين ملوك ضعاف حارب كل منهم الآخر بحثًا عن أكبر قدر من الملكية والسيادة، فإن الأندلس عاش تألقًا حضاريًا لم يشهده من قبل وذلك بإجماع المؤرخين، ونشأ هذا التقدم نتيجة للمنافسة بين المدن أو الممالك الأندلسية التي تحولت إلى مراكز حضارية وتعددت العواصم بعد أن كانت قرطبة هي العاصمة فقط.

ولاشك أن لهذا الأمر مردود إيجابي على الحرفيين فتألقت الفنون والصناعات بشكل لم يسبق له مثيل، وبلغت بعض الحرف من الشهرة ما ذاع شرقًا وغربًا مثل صناعة المنسوجات والرخام والورق وغيرها، ونشأت العديد من المصانع في المرية التي أصبحت مركزا تجاريا وصناعيا هاما، وكثر عدد الفنادق والقيساريات بها، وأضحت من أهم مراكز المنسوجات في العصر الوسيط بعد انتقال أعداد من الحرفيين من قرطبة وبجانة إليها(٨٣). وكذلك اشتهرت شاطبة بصناعة الورق الكاغد الذي تميزت به في العالم الإسلامي كله(٨٤)، وكذلك سرقسطة التي اشتهرت بصناعة السمور والثياب الرقيقة المعروفة بالسرقسطية(٨٥) ولم يتوقف الأمر على هذه المدن فقط ولكن شمل العديد من مدن الأندلس التي أصبحت مراكز صناعية وتجارية هامة.

أما الزراعة فقد حدث لها تطور بالغ فظهرت المؤلفات العلمية التي تعتني بالزراعة وحاول الأندلسيون ربط العلم بالعمل فدخل الترشيد العلمي للزراعة، وقام العرفاء بالإشراف على ذلك فكان لذلك نتائجه الإيجابية على تطور الزراعة(٨٦).

واستفاد الحرفيون من استمرار البذخ الشديد في البناء لدى الطبقة الحاكمة والطبقة الارستقراطية المحيطة بها، وقد أشاد ابن بسام بالقصور التي بناها مبارك ومظفر ومن أحاط بهما من الوزراء فأشار بأن الفخامة التي كانت لقصرهما تفوق قصر قرطبة الخلافي(٨٧)، ونفس الشيء ينطبق عن قصور بني عباد في إشبيلية(٨٨)، وقصر القادر بن ذي النون في طليطلة وغيرهم(٨٩)، ولكن ذلك أدى إلى اتساع الهوة الطبقية بازدياد الثراء الفاحش لدى الطبقة الارستقراطية بينما لبس العامة الجلود وأكلوا الحشيش وماتوا جوعا(٩٠)، كما ازدادت وطأة الضرائب على العامة في الأندلس خلال هذه الفترة، خاصة مع ازدياد الضغط الإسباني ومحاولات ملوك الطوائف استرضاء ألفونسو السادس بإرسال الأموال إليه(٩١)؛ وازدياد الصراعات بين ملوك الطوائف حول توسعة الأملاك، وكذلك تفاقم ظاهرتي الترف والبذخ في الطبقة الأرستقراطية، وهي أمور كانت سببا في تذمر الحرفيين على الحكام في بعض الأحيان(٩٢). كما أثر الصراع الدائم بين ملوك الطوائف على حركة التجارة الداخلية، إضافة

إلى تدمير بعض القرى أثناء هذه الصراعات، والتعدي على الأراضي وتعرض الفلاحين للظلم حتى هجروا أراضيهم(٩٣).

وأثرت الظروف السياسية التي مرت بها الأندلس أيضًا على أوضاع الحرفيين كجزء من المجتمع يشكل أغلبية الطبقة الكادحة، فسقوط مدينة طليطلة في أيدي ألفونسو السادس سنة ٤٧٨هـ/١٠٨٥م أدى إلى حرمان الأندلس من نسبة لا يستهان بها من الحرفيين خاصة وأن حاكمها ششندو استقطب سكانها من المسلمين وأغدق لهم العطاء للإفادة منهم، فعلى الرغم من هجرة الكثير من الأندلسيين منها إلا أن البعض فضل البقاء بل وتنصر بعض المسلمين(٩٤)، واشتدت وطأة السلطة وزادت الضرائب على الأراضي التابعة لطليطلة تحت حكم ألفونسو السادس، كذلك كان الحصار الذي فرضه السيد القنبيطور على بلنسية (سنة٤٨٥هـ/١٠٩٢م) سببًا في هجرة كثير من الحرفيين إلى أماكن أخرى بعد توقف أعمالهم(٩٥).

وكان لطريقة ملوك الطوائف في التبسط مع العامة محل انتقاد وسخرية من المثقفين والشعراء في الأندلس، كما يمكن اعتباره سببًا في التذمر والتجرؤ على الحكام(٩٦).

دور السلطة في الحراك الاجتماعي للحرفيين:

من الملاحظ أن ظاهرة الحراك الاجتماعي بدأت تنشط في الأندلس في عصر ملوك الطوائف وانتقال العديد من الحرفيين من الطبقة العامة إلى الطبقة الوسطى والطبقة الأرستقراطية، ويعد ذلك نتيجة طبيعية للتغيرات السياسية التي عاشتها الأندلس والانتعاش الاقتصادي الذي شهدته تلك الفترة، ورواج بعض الحرف بتشجيع وعناية الطبقة الحاكمة كما حدث في المرية التي انتعشت فيها حرفتي الوراقة والتجارة لعشق الوزير أحمد بن عباس للأدب(٩٧).

ولم يكن صعود السلم الاجتماعي لدى الحرفيين ناتج عن الاجتهاد دائمًا، ولكنه قد يكون وليدًا للحظ وهو أمر ساد ذلك العصر كما حدث مع ابن الحائك وزير هشام المعتد(٩٨)، وجمع بعض الحرفيين بين الحرفة والأدب فكانت سببًا في صعودهم السلم الاجتماعي مثل يحي السرقسطي الجزار الذي كان أديبًا مرموقًا في بلاط المؤتمن بن هود حاكم سرقسطة(٩٩)، والأفوه الخراز البسطي الذي كان خرازًا ببسطة وولع بالأدب، ومدح باديس بن حبوس حاكم غرناطة(١٠٠).

ولم تكن الحرفة عيبًا أو نقيصة يخجل منها صاحبها فالبعض تمسك بها وفضلها على الالتصاق بالطبقة الحاكمة كما فعل يحي السرقسطي الذي فضل العودة إلى الجزارة، و رفض وساطة الوزير أبو الفضل بن حسداي في الرجوع إلى الأدب(١٠١)، ومما يؤكد ذلك أن كتب التراجم مليئة بأعداد من الفقهاء والعلماء، في كل الفترات التاريخية للأندلس، جمعوا بين الحرفة والعلم دون أي

غضاضة أو انتقاد من المجتمع، بل أن الكثير منهم جمعوا بين المنصب والحرفة دون أي اعتراض من السلطة الحاكمة في أي عصر من العصور، والأمثلة على ذلك كثيرة من أشهرها يحيى بن الحكم الغزال الذي أرسله عبد الرحمن الأوسط في سفارات إلى بيزنطة وكان يعمل بغزل النسيج لكنه كان أديبًا وشاعرًا مميزًا[١٠٢]، وعبد الله بن محمد الصابوني الذي كان فقيهًا مشاورًا في قرطبة وعالمًا بالوثائق وله دكاكين يصنع فيها الصابون ويعيش منها[١٠٣]، وأبو حفص عمر بن عبادل الرعيني الذي وصف بأنه من الراسخين في علم الفقه وعقد الشروط وحفظ المسائل، ورغم ذلك كان يحرث أرضه بنفسه ويحتطب على ظهره[١٠٤]، وكذلك الفقيه إسحاق بن إبراهيم بن مسرة الذي كان على منصب الشورى ومتصدرًا للفتوى ومعظما عند الخليفة، وله دكان يتاجر في الكتان[١٠٥]، ومحمد بن فضيل بن هذيل الحداد من العالمين بالرأي والشروط ومفتيا للسوق في قرطبة، وكان يتجر في سوق الحديد[١٠٦].

والحقيقة أن هذه الظاهرة ظلت مستمرة في الأندلس حتى عصر بني الأحمر وكتب التراجم مليئة بنماذج تؤكد ذلك[١٠٧]. ولم يكن ذلك شأن الأندلسيين فقط فالكثير من البربر القادمين إلى الأندلس أو المشارقة جمعوا بين الحرفة والعلم، وكانت أكثر الحرف التصاقًا بالمثقفين التجارة والوراقة[١٠٨] ومن الواضح أن السبب في الجمع بين الحرفة والعلم يعود إلى رغبة الحرفيين في تحسين أوضاعهم المادية، ورغبة العلماء في البعد عن استغلال المناصب، كما أن الحرفة تتسم بالديمومة أكثر من المنصب[١٠٩].

ومما ساعد على نشاط الحراك الاجتماعي رغبة الحرفيين أنفسهم في تعليم أبنائهم ونشر العلم والثقافة بينهم إلى جانب الحرفة التي أورثوها لهم، وقد يعود ذلك لسببين السبب الأول سيادة الجو العلمي في الأندلس، والسبب الثاني الرغبة في رفع مستوى أبنائهم والخروج بهم من طبقة العامة إلى الطبقة الوسطى والأرستقراطية، وهناك العديد من النماذج التي تتضح من الأسماء أو الألقاب التي نسبوا إليها مثل ابن العطار[١١٠] وابن الحداد[١١١] وابن الحناط[١١٢] وابن الخراز[١١٣] وغيرهم كثير.

الفقه المالكي ودوره في تحديد العلاقة بين الحرفيين والسلطة:

لعب الفقه المالكي في الأندلس دورًا كبيرًا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكان له تأثير هام في تحديد العلاقة بين الحرفيين والسلطة من خلال وظيفة المحتسب أو صاحب السوق الذي يعد المشرف الرئيسي والمباشر على الحرفيين من قبل السلطة، ويتم تعيينه عن طريق الوالي أو القاضي. وكانت الدولة حريصة على اختيار من تنطبق عليه الشروط للقيام بهذه المهمة، كما كان يعمل تحت

إشراف الدولة التي كانت حريصة على تحديد راتب كبير له من بيت المال[١١٤] يكفيه ألا يأخذ من أهل السوق رشوة أو غيرها، فإذا شط أو خرج عن حدود وظيفته، أو إذا اشتكى أرباب السوق منه يتم تغيره، كما حدث مع أيوب بن سليمان بن هاشم ابن صالح السمح المعافري من أهل قرطبة تولى السوق في عهد الأمير عبد الله ثم عزل عنها كراهية من أهلها[١١٥]، وحسين بن عاصم الذي تولى الحسبة في عهد الأمير محمد وكان متشددًا يضرب المخالف ضربًا مبرحًا أخذ عليه، وسقط من أن يروى عنه[١١٦]، ويتضح من ذلك أن المحتسب كان من حقه أن يتشدد في العقوبات والضرب على أيدي الفاسدين في أوقات الفتن أو الأزمات للحفاظ على الأمن. ولم تكن وظيفته رقابية تركز على السلبيات وكيفية تفاديها فقط، وإنما كانت مهمته الأساسية الحفاظ على اقتصاديات السوق من جهة، وعلى حقوق الحرفيين فيما بينهم من جهة أخرى ولذا كانت وظيفته هامة جدًا.

كما كان يحدد من كل حرفة رئيس يتم بالاختيار أو بالانتخاب ليكون عريفًا أو أمينًا يعبر عن أوضاع أرباب حرفته وأسرار الحرفة، ويتعاون مع المحتسب لأداء مهمته ويحل الخصومات بين أرباب المهنة[١١٧]. كما كان القاضي أيضا تحت رقابة الدولة ففي حالة انحرافه أو قبوله رشوة من أحد الحرفيين يتم عزله[١١٨]. وقد حوت كتب الحسبة على تدرج وظيفي في كل حرفة، فهناك الرئيس أو العريف، وهناك الحرفي المتمرس في عمله، وهناك الصبي الذي يتدرب ويتعلم أصول الحرفة[١١٩].

ومن الملاحظ أن فقهاء المالكية اعتنوا بتأليف كتب عن الحسبة منذ العصر الأموي، وبدأت تتزايد مع ازدياد الحاجة إليها كمشاركة منهم في نقل خبراتهم إلى من يتولى هذه الوظيفة، وقد أشار المقري إلى ذلك [١٢٠]، كما بدأت تظهر للفقهاء أيضًا مؤلفات سياسية لترشيد وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكومين مثل كتاب سراج الملوك للطرطوشي. وازدادت هذه النوعية من الكتابات مع ازدياد الحاجة إليها.

كما كان للفقه المالكي دور رئيسي داخل الأسواق من خلال جلوس الفقهاء في المساجد للفتوى لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تواجه الحرفيين، ويكون مفتي السوق معينًا من قبل الدولة أيضًا وتحت رقابتها، فورد أن إبراهيم بن حسين بن خالد بن مرتيل كان على سوق قرطبة فحكم على بني قتيبة بحكم خالف فيه فقهاء وقته فتظاهروا عليه وبان خطؤه فأختار الأمير محمد قولهم[١٢١]، وكذلك إمام المسجد الذي يحث الحرفيين على أداء الصلوات والحفاظ عليها والالتزام بأدائها في المساجد وليس في الحوانيت، ومنع البيع في أوقات الصلاة، والحرص على أداء الزكاة، ومنع التعامل مع من لم يؤدها، ويحذر من اختلاط الرجال بالنساء، أي أن مهمته تمثلت في الحفاظ على الجانب الديني والأخلاقي في السوق، وهؤلاء كانوا يأخذون أجورهم من الدولة، وقد

يأخذونها من حرفيين وصناع السوق، وفي أحيان أخرى يتبرع بعض الفقهاء بهذه الوظائف دون أجر.

وهناك وظيفة صاحب الوثائق أو عاقد الشروط وهي وظيفة هامة جدًا تدقق الدولة في اختيار من يؤديها وتتشدد في عقاب من يقصر في أدائها[١٢٢] ، ومهمته الحفاظ على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الحرفيين. وقد يجمع البعض بين وظيفتين من هذه الوظائف مثل أحمد بن هلال بن زيد العطار كان حافظاً للشروط مفتيًا في السوق[١٢٣]. واهتم الفقهاء بكتابة مؤلفات عن هذه المهنة و ايراد سجلات لعقود محفوظة لديهم بداية من القرن الرابع الهجري[١٢٤].

ولم يكن دور الفقهاء في تحديد علاقة السلطة بالمجتمع قاصرًا على ما قاموا به من وظائف أو مهام كلفتهم الدولة بها، بل كان لهم دور في انتقاد سلبيات الحكام والاعتراض عليها بشكل أو بآخر، كما حدث في ثورة الربض التي اشتعلت شرارتها على إثر خلاف أحد جنود الأمير مع حداد كان يسن له سيفه، فسميت بثورة الحدادين ولكنها كانت تحت قيادة ومساندة الفقهاء وعلى رأسهم يحيى بن يحيى الليثي وطالوت بن عبد الجبار وغيرهم من الذين ضجروا من سياسة الأمير الحكم من الاستخفاف بالرعية والاستئثار بالحكم[١٢٥]، ولعل ما فعله منذر بن سعيد البلوطي من انتقاد للخليفة عبد الرحمن الناصر على بذخه وإسرافه ما يؤكد ذلك[١٢٦].

وظهر تحالف الفقهاء ووقوفهم إلى جانب العامة في القرن الخامس الهجري خلال عصر الطوائف من خلال الثورة التي قام بها الفقيه أبو إسحاق الإلبيري ومعه جموع الحرفيين والعامة ضد ظلم الوزير اليهودي يوسف بن نغرالة وتم قتله في منجم الفحم بغرناطة[١٢٧].

كما اتخذ تحالف الفقهاء مع الحرفيين صورة سلبية في بعض الأحيان فحينما تغلبت الاتجاهات السياسية على الدين لدى بعض الفقهاء كما حدث من الفقيه القاضي أبو القاسم بن عباد مؤسس دولة بني عباد الذي استغل الشبه بين الخليفة هشام المؤيد وأحد الحرفيين واسمه خلف الحصري (صانع الحصر) في خديعة الناس وإظهاره على أنه الخليفة لتحقيق أغراض سياسية[١٢٨].

ومن ناحية أخرى فقد كان للفقهاء دور كبير في الحفاظ على نظام الدولة الاقتصادي الذي وضعه الإسلام من خلال منع الدولة التعامل مع من لم يؤدي الزكاة[١٢٩] وإلزام الباعة بالبيع داخل الأسواق التزامًا بالنظام الذي وضعته الدولة، وعدم الإضرار بالمارة أو الزائرين للأسواق بكل الوسائل سواء منع بيع الأشياء التي تضر بهم كمنع بيع الفحم داخل الأسواق ومنع الدباغين من التواجد داخل الأسواق، ومنع وجود بائعين جواله أو جالسين على الطريق وغير ذلك من الأمور التي تحافظ على الآداب العامة للأسواق، إضافة إلى الحث على توريث الصنعة لاستمرار التقدم الاقتصادي

للأندلس[١٣٠] والحرص على الأمن العام بفتاويهم مثل منع تجارة السلاح مع العدو أو الحكم بتخليد مدلس النقود في السجن أو بعدم بيع الشمع والطعام للنصارى المحاربين[١٣١].

الهوامش:

(١) انظر ابن حيان: المقتبس في تاريخ الأندلس، السفر الثاني، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ت: محمود مكي، ط١، سنة ٢٠٠٣م، ص١٥٩ وصفهم بالغوغاء. والغوغاء ضرب من الباعوض لا يؤذي ولذلك سميت الضعفاء من الناس بالغوغاء. أبو بكر محمد بن حسن الاشبيلي: الزيادات على كتاب إصلاح لحن العامة بالأندلس، دراسة ونصوص: عبد العزيز الساوري، ط١، دبي، سنة١٩٩٥م، ص٣٦؛ إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، محمد خلف الله أحمد: المعجم الوسيط، ج١، المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا، ط٢، سنة١٩٧٢م، ص٣٥٤. يفسر كلمة غوغاء على أنها تعني السفلة من الناس لكثرة لغطهم وصياحهم؛ ابن عذارى: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج٣، ت: ج. س. كولان، ليفي بروفنسال، الدار العربية للكتاب، بيروت، ط٣، سنة١٩٨٣م، ص٥٦ وصفهم بالغوغاء والسفلة والأراذل.

(٢) إبراهيم أنيس، وآخرون: المعجم الوسيط، ج١، ص١٦٧.

(٣) سمير سرحان: المختار من إخوان الصفا وخلان الوفا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ب. ت، ص١٤٨؛ محمود إسماعيل: إخوان الصفا رواد التنوير في الفكر العربي، ط١، سنة ١٩٩٦م، ص١٠٤.

(٤) ابن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخبر، ت: سهيل زكار، ج ١، دار الفكر، بيروت، سنة ١٩٨١م، ص ٥٠٨.

(٥) إبراهيم عبد المنعم سلامة: العامة في الأندلس في عصر الدولة الأموية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، سنة١٩٩٧م، ص٦٩.

(٦) بودالیه بواتية: رؤية السلطة والمجتمع إلى الصناع والحرفيين في بلاد الأندلس عصر الإمارة والخلافة، دورية كان التاريخية، ع١١، مارس سنة ٢٠١١م، ص٢٢.

(٧) إبراهيم عبد المنعم: العامة في الأندلس، ص٨٢.

(٨) نقسه، ص ١٣٠ .

(٩) ابن خلدون: تاريخه، ج١، ص٥٠٢.

(١٠) ابن مغيث الطليطلي: المقنع في علم الشروط، تقديم وتحقيق قرانشيسكو فاير سادابا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، سنة ١٩٩٤م، ص١٨٩؛ الجزيري: المقصد المحمود في تلخيص العقود، ت: فايز مرزوق تركي السلمي، كلية الشريعة، سنة١٤٢٢هـ، ج١، ص٣٢٠؛ أبو القاسم بن سراج الأندلسي: فتاوى قاضي الجماعة، ت: محمد أبو الأجفان، المجمع الثقافي، دار الكتب الوطنية، سنة٢٠٠٢م، ص٢٠١.

(١١) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة، ثلاث رسائل في آداب الحسبة والمحتسب، ت: ليفي بروفنسال، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، سنة١٩٥٥م، ص٤٣؛ السقطي: أدب الحسبة، سنة ١٩٧٥م، ص٦٢؛ **Imamuddin: The economic history of spain under the Umayyads mdacca , ١٩٦٥ , p. ١٧٩.**

(١٢) المقري: نفح الطيب، ت: يوسف البقاعي، ج١، دار الفكر، سنة١٩٨٦م، ص٢٠٦.

(١٣) ابن بشكوال: الصلة، ج١، نشر: السيد عزت العطار، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، سنة١٩٥٥م، ص٢٩٤، ١٦٩؛ ابن الأبار: تكملة الصلة، ج١، ت: ألفريد بل، قدارة زيدين، مدريد، سنة ١٨٨٩م، ص٥١٢؛ السيد عبد العزيز سالم: قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس، ج١، مؤسسة شباب الجامعة، سنة ١٩٨٤م، ص١٨١؛ توريس بلباس: المدن الإسبانية الإسلامية، ترجمة:إليو دورودي لابينسا، مراجعة نادية محمد جمال الدين، عبد الله بن إبراهيم العمير، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، سنة٢٠٠٣م، ص٢٦١.

Chalmeta:el senor del zoco en Espana , Madrid , ١٩٥٣ , pp١٤٩–١٥٠.

(١٤) ابن عبدون: رسالة في القضاء، ص٤٣؛ محمود إسماعيل: سيسيولوجيا الفكر الإسلامي، محاولة تنظير، دار الثقافة الجديدة، ج١، ب. ت، ص١٢١.

, pp.٨٨– ١٠٣. Chalmeta: el senor del zoco

(١٥) انظر وصف كتب الجغرافيا للأندلس ابن حوقل النصيبي: صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، ط سنة١٩٧٩م، ص١٠٩–١١١؛ الرشاطي، ابن الخراط: الأندلس في اقتباس الأنوار واختصار إقتباس الأنوار، ت: إيميلو مولينا، خاثينتوبوسك بيلا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد، سنة١٩٩٠م، ص١٩؛ الزهري: الجغرافيا، ت: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص٨٠. وغيرهم.

(١٦) السيد عبد العزيز سالم: الفنون والصناعات في الأندلس، تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، سنة ١٩٨٥م، ص٢٦٠.

(١٧) تشير الكتابات إلى أن جل الحرفيون والصناع من المستعربين والمولدين ابن حوقل: صورة الأرض، ص١٠٥؛ ليفي بروفنسال: تاريخ إسبانيا الإسلامية من الفتح حتى سقوط الخلافة، مج ٢، ج١، ترجمة علي عبد الرؤوف البمبي، علي إبراهيم المنوفي، السيد عبد الظاهر عبد الله، مراجعة صلاح فضل، المجلس الأعلى للثقافة، سنة٢٠٠٢م، ص١٧٢.

(١٨) ابن غالب: قطعة من كتاب فرحة الأنفس في تاريخ الأندلس، معهد المخطوطات العربية، مج١، ج٢، نوفمبر، سنة ١٩٥٥م، ص٢٨٢.

(١٩) ابن عبدون: رسالة في القضاء، ص٤٢ يشير إلى منع الاحتكار؛ ورد عند الدمشقي إذا شارك السلطان الرعية في متاجرهم هلكوا وإن شاركوه في حمل السلاح هلك. أبو جعفر الدمشقي: الإشارة إلى محاسن التجارة، ط سنة ١٣١٨هـ، ص٤١؛ الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب، ت: محمد حجي، ج٦، دار الغرب، بيروت، سنة١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٤ يشير إلى التشدد في عقاب مزور النقود.

(٢٠) يحي بن عمر: صاحب السوق، المغرب، سنة ١٩٨٤م، ص٣٧٠،٣٦٩.

(٢١) ابن حوقل: صورة الأرض، ص١١١.

(٢٢) الطرطوشي: سراج الملوك، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، سنة ١٤١٢هـ، ص١٠٧؛ كمال أبو مصطفى: تاريخ الأندلس الاقتصادي، مركز الإسكندرية للكتاب، ب. ت، ص١٥٥.

(٢٣) الرشاطي، ابن الخراط: اقتباس الأنوار، ص٥٣؛ ابن سعيد المغربي: المغرب في حلي المغرب، ت: شوقي ضيف، ج٢، دار المعارف، سنة ١٩٥٥م، ص٢٤٥.

(٢٤) البكري: جغرافية الأندلس وأوروبا، ت: عبد الرحمن الحجي، بيروت، سنة ١٩٦٨م، ص١٢١؛ العذري: ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، ت: عبد العزيز الأهواني، منشورات معهد مدريد للدراسات الإسلامية، ص ٦.

(٢٥) الرشاطي، ابن الخراط: المصدر السابق، ص٢٩.

(٢٦) ابن سعيد: المغرب، ج١، ص ٤٦؛ السيد عبد العزيز سالم: اختصار كتاب قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، ع٢٩، سنة ١٩٩٧م، ص١٥، ٢١،٢٠.

(٢٧) ابن حوقل: صورة الأرض، ص١٠٩.

(٢٨) محمود إسماعيل: إخوان الصفا، ص٢٦.

(٢٩) نفس المرجع، ص ٢٤،٢٥؛ إبراهيم القادري بوتشيش: أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي من منتصف ق.٣هـ حتى ظهور الخلافة (٢٥٠-٣١٦هـ)، دار الرباط، سنة ١٩٩٢م، ص١٢٥.

(٣٠) ابن حيان: المقتبس، ت: محمود مكي، مركز الملك فيصل للبحوث، ص٢٢٩.

(٣١) إبراهيم عبد المنعم: العامة في الأندلس، ص٨٦.

(٣٢) محمود إسماعيل: سيسيولوجيا الفكر، ص١٣٩.

(٣٣) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، نشر: باسكوال ديجاريا نجوس، خوليان ريبيرا، مدريد، مطبعة ربدنير المسيحية، سنة ١٨٦٨م، ص٥٨؛ محمود إسماعيل: المرجع السابق والصفحة؛ حسين دويدار: المجتمع الأندلسي في العصر الأموي، مطبعة الحسين، ط١، سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، ص٣٧٢.

(٣٤) ابن عذارى: البيان المغرب، ج٢، ص٧٢.

(٣٥) نفسه، ص٨٢.

(٣٦) ابن حيان: المصدر السابق، ص١٤٢.

(٣٧) شيماء فرغلي: الجريمة و العقوبة في الأندلس في عصر الإمارة والخلافة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة٢٠١٠م، ص١١١.

(٣٨) حسين مؤنس: معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد، سنة١٩٩٢م، ص٣٤٩.

(٣٩) ابن حيان: المصدر السابق، ص٢٣٢؛ ابن عذاري: البيان المغرب، ج٢، ص٩٠؛ إبراهيم القادري بوتشيش: أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس، ص٢٨٢،٢٦٣،٢٦٢، ٣٠٨.

(٤٠) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص٦٧،٦٦؛ ابن حيان: المصدر السابق، ص٢٨٣؛ البكري: جغرافيا الأندلس وأوروبا، ص١١٢؛ ابن سعيد: المغرب، ج١، ص٤٩.

(٤١) الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج٢، مكتبة الثقافة الدينية، سنة١٩٩٤م، ص٥٤٢؛ فاطمة بنت حاوي بن يحي الحجي السفياني: غارات النورمان الدانيين على مراضي دولة الفرنجة وبلاد الأندلس في عصري الإمارة والخلافة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، سنة ٢٠٠١م، ص١٠٦.

(٤٢) ابن عذارى: البيان المغرب، ج٢، ص٩٦.

(٤٣) ابن حيان: المقتبس، ت: محمود مكي – محمد عويضة، القاهرة، سنة١٩٧١م، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ص١٤٣، ٢٣٥.

(٤٤) ابن مغيث الطليطلي: المقنع في علم الشروط، ص ٢٣٤ في وثيقة إيجار فرن يشترط أن يحط من قيمة الإيجار في حالات القحط والغلاء، وفي وثيقة إيجار محراث فإنه في حالات القحط والمطر لا أجرة للأجير. ص٢٠٥. وفي وثائق إيجار الأراضي لا يشترط النقد فيها لتردد القحوط عليها. ص٢٣٥؛ الجزيري: المقصد المحمود، ج٢، ص٣٥. يشير إلى أن الشراكة في أرض الأندلس لا تصح إلا بقرب ريها لقلة أمنها.

(٤٥) حسين دويدار: المجتمع الأندلسي في العصر الأموي، مطبعة الحسين، ط١، سنة١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ص٣٦٠؛ أحمد الطاهري: دور العامة في التاريخ الاجتماعي للأندلس، دراسة تحليلية، إبراهيم القادري، مجلة دراسات مغاربية، ع١– ٢، سنة١٩٩٦م، ص١٧.

(٤٦) نفسه، ص٥٩.

(٤٧) السيد عبد العزيز سالم: اختصار كتاب قرطبة حاضرة الخلافة، ص٢١؛ ليفي بروفنسال: حضارة العرب في إسبانيا، ترجمة: ذوقان فرقوط، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، ب.. ت، ص٥٩، ٦٠، ٦٧؛ السيد عبد العزيز سالم: صور من المجتمع الأندلسي في عصر الخلافة وعصر دويلات الطوائف من خلال النقوش المحفورة على علب العاج، معهد الدراسات الإسلامية، عدد١٩، سنة١٩٧٦م، ص٧٥. يشير إلى توقيعات الصناع على علب العاج.

(٤٨) كان يتم استخراج معدن الزئبق من حصن أبال، ويحتاج استخراج هذا المعدن إلى ألف رجل. الإدريسي: نزهة المشتاق، ج ٢، ص٥٨١؛ الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، ت: إحسان عباس، دار ناصر للثقافة، ط٢، سنة١٩٨٠م، ص٦. واعتادوا على استخدام نفس الأساليب الرومانية في استخراجه

Imamuddin: some aspects of The socio_ economic and culture history in Al– Andalus ,Docca ,١٩٦٥ ,p. ٢٧.

(٤٩) حسين دويدار: المجتمع الأندلسي، ص٢٦٤.

(٥٠) سامية مصطفى مسعد: العلاقة بين المغرب والأندلس في عهد الخلافة الأموية، عين للدراسات الإنسانية، ط١، سنة٢٠٠٠م، ص١٥٤؛ مارجريتا لوبيث جومث: الاقتراب من بعض المظاهر الاجتماعية للأسواق الأندلسية، ضمن كتاب روائع أندلسية، ترجمة وتقديم: صبري التهامي، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، سنة ٢٠٠٤م، ص٢٣٣.

(٥١) زيغريد هونكه: شمس العرب تسطع على الغرب، ترجمة: فاروق بيضون، كمال دسوقي، م: مارون عيسى الخوري، دار الجيل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٨، سنة ١٤٣١هـ / ١٩٩٣م، ص٤٩٦، ٤٩٧

(٥٢) المقري: أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، ت: مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد الحفيظ شلبي، ج ١، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، سنة١٩٤٠م، ص٢٧٠؛ سامية مصطفى: العلاقة بين المغرب والأندلس، ص ٥٥.

(٥٣) ابن حيان: المقتبس، ت: محمود مكي، ص٤٨٧.

(٥٤) المقري: نفسه، ص٢٦٥. يشير إلى أعداد الحرفيين الذين عملوا في بناء مدينة الزهراء فاستخدم ألف نسمة من الصناع المهرة وثلاثمائة بناء ومائتا نجار وخمسمائة من الأجراء وسائر أهل الصنائع.

(٥٥) المقري: نفسه، ص٢٦٦، ٢٧٠.

(٥٦) ابن عذارى: البيان المغرب، ج٢، ص٣٢١.

(٥٧) العذري: ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، ص٨٦؛ سامية مسعد: العلاقة بين المغرب والأندلس، ص٣٣.

(٥٨) ابن حيان: المقتبس، ت: محمود مكي، ص٢٦٣.

(٥٩) ابن عذارى: نفسه، ص٣٢٧.

(٦٠) ابن عذارى: البيان المغرب، ج٣، ص٣٢٧.

(٦١) حسين دويدار: المجتمع الأندلسي، ص٢٦٣

(٦٢) ابن خلدون: تاريخه، ج١، ص٥٠٢، ٥٠٦.

(٦٣) ابن حيان: المقتبس، ت: عبد الرحمن الحجي، دار الثقافة، بيروت، سنة١٩٨٣م، ص٧٠؛ المقتبس، ت: ف. كورنيطي، م. صبح، المعهد الإسباني للثقافة، مدريد، سنة ١٩٧٩م، ج٥، ص٣٨٢؛ سامية مسعد، المرجع السابق، ص١٥٢.

(٦٤) أحمد الطاهري: العامة في قرطبة في عصر الخلافة الأموية، دراسة في التاريخ الاجتماعي الأندلسي، منشورات عكاظ، سنة ١٩٨٩م، ص١١٢.

(٦٥) نفس المرجع.

(٦٦) ابن حيان: المقتبس، ت: ف. كورنيطي ـ م. صبح، ص٣٨٢،١٤٢؛ المقتبس، ت: عبد الرحمن الحجي، ص١١٠، ٢٠٧.

(٦٧) ليفي بروفنسال: تاريخ إسبانيا الإسلامية، ص١٨١، ١٨٢

(٦٨) ابن حيان: المقتبس، ت: بدرو شالميتا، ص٢؛ رضوان البارودي: الكوارث الطبيعية في الأندلس، ضمن كتاب دراسات وبحوث في تاريخ وحضارة الأندلس، مركز الإسكندرية للكتاب، سنة٢٠٠٧م، ص٤١٢، ٤١٣.

(٦٩) ابن حيان: المقتبس، ت: إسماعيل العربي، دار الآفاق الجديدة، المغرب، سنة١٩٩٠م، ص١٦٢؛

(٧٠) ابن عذاري: البيان المغرب، ج٢، ص٣٥٩.

(٧١) ليفي بروفنسال: المرجع السابق، ص٢٣٥؛ رضوان البارودي: الكوارث الطبيعية، ص ٤١٦، ٤١٧.

(٧٢) ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٣، ص١٣؛ علي أحمد عبدالله القحطاني: الدولة العامرية في الأندلس، دراسة سياسية حضارية، جامعة أم القرى، رسالة لنيل درجة الماجستير، سنة١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص ٢٥٣.

(٧٣) الطرطوشي: سراج الملوك، ص١٠٧؛ ابن رضوان: الشهب اللامعة في السياسة النافعة، ت: علي سامي النشار، دار الثقافة، الدار البيضاء، سنة١٩٨٤م، ص٣٦٩

(٧٤) محمود إسماعيل: إخوان الصفا، ص٢٤، ٢٥., إبراهيم القادري: أثر الإقطاع على الأندلس، ص٥٦، ١٢٤، ١٥٥ وصفحات أخرى؛ على أحمد القحطاني: المرجع السابق، ص ٢٥٢

(٧٥) الطرطوشي: المصدر السابق والصفحة؛ ابن رضوان: المصدر السابق والصفحة؛ كمال أبو مصطفى: تاريخ الأندلس الاقتصادي، ص١٥٥.

(٧٦) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، القسم الأندلسي، ت: ليفي بروفنسال، ط٢، سنة ١٩٥٦م، ص٦٨، ١٠٢؛ المقري: أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، ج٥، ت: سعيد أحمد أعراب، عبد السلام الهراس، لجنة التراث الإسلامي، سنة١٩٨٠م، ص١١٠ – ١١٩.

(٧٧) ابن الأبار: الحلة السيراء، ج٢، ت: حسين مؤنس، دار المعارف، ط٣، سنة ١٩٨٥م، ص١٢؛ ابن عذارى: البيان، ج٣، ص٥٦، ٦١.

(٧٨) ابن بسام: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ت: إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، سنة١٩٨١م، ق٣، ج١، ص٥١٥، ٥٢٥.

(٧٩) ابن غالب: فرحة الأنفس، ص٣٠٦.

(٨٠) الإدريسي: نزهة المشتاق، ج٢، ص٥٧٩.

(٨١) كمال أبو مصطفى: تاريخ الأندلس الاقتصادي، ص٢٦٤.

(٨٢) خميس بو لعراس: الحياة الاجتماعية والثقافية في الأندلس في عصر ملوك الطوائف، جامعة لخضر، الجزائر، رسالة دكتوراه، سنة٢٠٠٦م، ص٦٤.

(٨٣) الرشاطي، ابن الخراط: اقتباس الأنوار، ص١٦٧؛ الإدريسي: نزهة المشتاق، ج٢، ص٥٦٢؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٥٣٨؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٥، دار صادر، بيروت، سنة ١٩٩٧م، ص١١٩؛ محمد أحمد أبو الفضل: تاريخ مدينة المرية الأندلسية في العصر الإسلامي، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، سنة ١٩٨١م، ص٢٠٨ ـ ٢٢٤؛ مريم قاسم طويل: المرية في عصر بني صمادح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ص٩٢.

(٨٤) العذري: ترصيع الأخبار، ص١٨؛ المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار صادر، بيروت، ليدن، سنة ١٩٠٩م، ص٢٣٩؛ الحميري: الروض المعطار، ص٣٣٧؛ سحر عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة شاطبة الحصن الأمامي لشرق الأندلس في العصر الإسلامي، التاريخ السياسي والحضاري، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، سنة ١٩٩٥م، ص٣٤٦.

(٨٥) الحميري: الروض المعطار، ص ٣١٧؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٣، ص٢١٢

(٨٦) أحمد الطاهري: الفلاحة والعمران في الأندلس خلال عصر بني عباد، مركز الإسكندرية للكتاب، سنة ٢٠٠٤م، ص١٦٤، ١٨٢.

(٨٧) ابن بسام: الذخيرة، ق٣، ج١، ص١٦، ١٧.

(٨٨) نفس المصدر، ق٤، ج١، ص٢٦٢؛ السيد عبدالعزيز سالم: المساجد والقصور في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، سنة١٩٨٦م، ص٩٩ – ١١٨.

(٨٩) نفس المصدر: ق٤، ج١، ص١٤٦؛ الطرطوشي: سراج الملوك، ص٣٣؛ حسين مؤنس: موسوعة تاريخ الأندلس، ج١، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، سنة ١٩٩٦م،/١٤١٦هـ، ص٤٩٢.

(٩٠) ابن بسام: المصدر السابق، ق٣، ج١، ص١٩،١٨.

(٩١) الطرطوشي: المصدر السابق، ص ١٠٨؛ ابن رضوان: المصدر السابق، ص٣٦٥، ٣٦٦.

(٩٢) ابن بسام: المصدر السابق، ص١٥، ١٩؛ ابن سعيد: المغرب، ج٢، ص٢٩٩.

(٩٣) يحي أبو المعاطي: الملكيات الزراعية وأثرها على المغرب والأندلس، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه، سنة ٢٠٠٠م، ص٢١٧.

(٩٤) ابن بسام: الذخيرة، ق٤، ج١، ص١٦٧.

Primira Cronica general , apud Menenez Pidal la Espana de la cid ,Madrid ,١٩٥٥ , p.٥٢٠ – ٦١٠.

(٩٥) نفس المصدر، ق٣، ج١، ص٢٠؛ كمال أبو مصطفى: تاريخ مدينة بلنسية الأندلسية في العصر الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، د.. ت، ص٢٦٠.

Huici Miranda: Historia musulmana de Valencia y su rigion ,V١ ,Valancia , ١٩٦٩ , p ٤٨٧

(٩٦) المقري: نفح الطيب، ج١، ص٢٠٣.

(٩٧) ابن بسام: المصدر السابق، ق١، ج٢، ص٦٦٥.

(٩٨) اتضحت النظرة الطبقية تماما عند ابن حيان الذي عرف بمؤرخ السلطة في وصفه لابن الحائك فقال وكان من مغرس دنيء ومهنة مرذولة. انظر ابن بسام: الذخيرة، ق٣، ج١، ص٥٢٣ – ٥٢٥.

(٩٩) نفس المصدر، ق٣، ج٢، ص٩٠٥.

(١٠٠) ابن سعيد: المغرب، ج٢، ص٧٩.

(١٠١) ابن بسام: المصدر السابق. خاطب الوزير يحيى السرقسطي بأبيات أولها:

تركت الشعر من ضعف الإصابة وعدت إلى الدناءة والقصابة

فرد عليه يحي بأبيات أولها

تعيب على مألوف القصاب--------ة ومن لم يدر قدر الشيء عابه

ولو أحكمت منه بعض ف---------ن لما استبدلت عنها بالحجابة

والملاحظ هنا أن النظرة المتدنية للحرفيين ظلت موجودة حتى مع وصولهم للمناصب أو انتقالهم إلى الطبقة الأرستقراطية.

(١٠٢) الحميدي: جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، ت: إبراهيم الإبياري، ق٢، دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، اللبناني، ط٢، سنة١٩٨٣م، ص٥٩٧؛ الضبي: بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، ج٢، ت: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري ـ اللبناني، ط١، سنة١٤١٠هـ ـ/ ١٩٨٩م، ص٦٧٣.

(١٠٣) القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ت: أحمد بكير محمود، ج٣، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، سنة١٩٦٧م، ص٦٨٢.

(١٠٤) نفس المصدر، ص٦٨٥.

(١٠٥) نفسه، ص٤٢٤.

(١٠٦) نفس المصدر، ج٣، ص٤١٨.

(١٠٧) ابن الأبار: تكملة الصلة، ج٢، مدريد، مطبعة روخس، سنة ١٨٨٧م، ص٦٧٧ يشير إلى عالم في القراءات يعيش من الخياطة؛ ابن الزبير: صلة الصلة، القسم الأخير، ت: ليفي بروفنسال، الرباط، المطبعة الاقتصادية، سنة ١٩٣٧م، ص٢١١ يشير إلى فقيه مشاور يتعيش من جمع النبات والعشب وبيعه، وقصده طلبة العلم. ابن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، ت: محمد عبد الله عنان، ج١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، سنة ١٩٧٣م، ص٣٢٥؛ ج٢، ص٢٨٦ يشير إلى شاعر كاد أن يصل إلى الدر السلطانية لولا وفاته وكان أبوة وجده تجار في سوق العطر.

(١٠٨) ابن عبد الملك: الذيل والتكملة، ج٦، سنة ١٩٧٣م، ص٩٥، ٩٦، ٢١٤، ٢١٨، ٢١٩. تحتوي على نماذج لعلماء جمعوا بين العلم وحرفتي التجارة والوراقة.

(١٠٩) الإشبيلي: التيسير في صناعة التسفير، نشر: عبد الله كنون ـــ معهد الدراسات الإسلامية ـ مدريد، مج٧،٨، مدريد سنة ١٩٥٩م، ١٩٦٠م، ص٤١. يؤكد على أهمية الصنعة فيقول لا حرز كالطلعة ولا كنز كالصنعة؛ الدمشقي: محاسن التجارة، ص٤٣ يذكر أن الصناعة في الكف أمان من الفقر وأمان من الغنى

(١١٠) ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ت. إبراهيم الإبياري، ج١، دار الكتاب المصري – اللبناني، بيروت، ط١، سنة ١٩٨٣م، ص١٠١؛ القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج٣، ص٥٦٠.

(١١١) ابن بشكوال: الصلة، ج١، ص١٤.

(١١٢) ابن سعيد: المغرب، ج١، ص١٢١ يشير إلى أبو عبد الله محمد بن سليمان بن الحناط كان أبوه يبيع الحنطة بقرطبة وكان شديد الاهتمام بالعلم تكفله بالعناية بنو ذكوان فتفرغ للعلم وغلب عليه المنطق.

(١١٣) الحميدي: جذوة المقتبس، ج١، ص١٦٠؛ الضبي: بغية الملتمس، ص١٨٧.

(١١٤) ابن عبدون: رسالته في القضاء والحسبة، ص٢٠.

(١١٥) ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ج١، ص ١٦٢.

(١١٦) نفس المصدر، ص٢٠٦. انظر أيضا ترجمة قرعوس بن عباس، ج٢، ص٦٢١. حيث أفتى مالك أن يكون الضرب خفيفا.

(١١٧) السقطي: في أدب الحسبة، ص٣٣، ٣٥، ٤٠، ٤٨؛ ابن عبدون: رسالة في القضاء، ص٢٤.

(١١٨) الخشني: تاريخ قضاة قرطبة، ت: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري ـــ اللبناني، ط٢، سنة ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م، ص١٧٠.

(١١٩) نفسه، ص٥٨ يشير إلى أحد الصناع وأشار في صفحات عديدة إلى العريف والأمين والشيخ؛ ابن عبدون: رسالة في القضاء، ص٤٣.

(١٢٠) المقري: نفح الطيب، ج١، ص٢٠٦.

(١٢١) القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج٣، ص١٣٦، ١٣٧.

(١٢٢) النباهي: المرقبا العليا المعروف بتاريخ قضاة الأندلس، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ب.ت، ص ٤٨؛ الونشريسي: المعيار المعرب، ج٢، ص٤٢٠؛ السيد محمود داود: القضاء والقضاة بالأندلس من الفتح حتى عصر المرابطين، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، سنة ١٩٩٠م، ص٧٦.

(١٢٣) ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ج١، ص١٠١.

(١٢٤) Claudio Sanchez Albomoz: le Espana muslmana segon los autares , tom ١ , Madrid , Espasa- calpe , S.A , ١٩٧٤ , p. ٦٩.

(١٢٥) ابن حيان: السفر الثاني من المقتبس، ص١٤٠

(١٢٦) ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ج٢، ص١٠٤ – ١١١؛ الحميدي: جذوة المقتبس، ج٢، ص٥٥ ـــ ٥٧؛ الخشني: قضاة قرطبة، ص٢٣٧؛ النباهي: قضاة الأندلس، ص٦٩ – ٧٢.

(١٢٧) ابن بسام: الذخيرة، ق١، ج٣، ص٦٧٩.

(١٢٨) ابن حزم الأندلسي: رسائله، ج٢، رسالة نقط العروس في تاريخ الخلفاء، ت: إحسان عباس، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ط٢، سنة ١٩٨٧م، ص٩٧، ٩٨؛ ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ص١٥٤.

(١٢٩) ابن مغيث الطليطلي: المقنع في علم الشروط، ص٢٧٩؛ الونشريسي: المعيار المعرب، ج٥، ص٨٧.

(١٣٠) ابن عبد الرؤف: في آداب الحسبة والمحتسب، ثلاث رسائل أندلسية، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، سنة ١٩٥٥م، ص ٧٦؛ الجرسيفي: رسالة في الحسبة، ت: ليفي بروفنسال، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية،

سنة ١٩٥٥م، ص١٢٣؛ الجزيري: المقصد المحمود: ج١، ص٣٢٩؛ القاضي عياض: مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، ت: محمد بن شريفة، دار الغرب الإسلامي، ب.ـ ت، ص٤٤، ٤٥، ٩٨، ١٦٣

(١٣١) يحي بن عمر: أحكام السوق، ص٣٣؛ الونشريسي: المصدر السابق،ج٥، ص٢١٣.